باريس ـ مراسل الطريق:

مهرجان جماهيري صاخب في قلب العاصمة الفرنسية

تخليداً لذاكرة الشهيد المهدي بن بركة

الأخ عبد الغني بوستة السرايري:

« نحن لا نرضى حقوقاً دونية بدعوى أن بلدنا متخلف أو أن الحالة أسوء بالنسبة لغيرنا»

انعقد بباريس يوم الثلثاء ٧ ماى مهرجان جماهيري حضره مئات المواطنين المغاربة والفرنسيين، تخليداً لذلكرة الشهيد المهدي بن بركة، وذلك في قلب العاصمة الفرنية باريس وتحديداً في ساحة «سان جيرمان دي بري» أمام مقهى «ليب» حيث اختطف الشهيد المهدي قبل ثلاثين سنة. ولقد دعى لهذا المهرجان ما لا يقل عن ثلاثين منظمة مغربية وفرنسية، وحضي باهتمام الصحافة وضمنها صحيفة لوموند التى غطت الحدث في عددها ليوم الخميس ٩ ماي.

وافتتح هذا المهرجان الخطابي بكلمة الأخ سعد بن بركة، إبن الشهيد، ثم تواصل بكلمات عدد من المسؤولين والشخصيات السياسية من بينهم على سبيل الذكر لا الحصر : كلود إستيبي مسؤول الحزب الاشتراكي، ومسؤول عن الفريق البرلماني الشيوعي، ودومينيك فواني عن حزب الخضر، وألان كريفين عن العصبة الشيوعية الثورية، والأمرال سانقينيتي عن عصبة حقوق الإنسان، ونويل مامير الصحفي والبرلماني المعروف بالدفاع عن حقوق الإنسان... كما ألقى الأخ عبد الغني بوستة السرايري خطاباً باللغة الفرنسية جاء فيه على الخصوص:

«أصدقاءنا الأعزاء، أيها السيدات والسادة:

إن الشهيد المهدي بن بركة قد وهب حياته لخدمة قضايا جوهرية: تحرر الشعوب والنمو والديموقراطية والعدالة الاجتماعية. واليوم لا زالت ذاكرته حية، ولا زالت القضايا التى دافع عنها والحلول التى قدمها تحتل الصدارة. فالتحرر الحقيقي للشعوب وبناء نظام عالمي عادل ومتكافئ مطروح في جدول الأعمال، وذلك في عصر التدويل المدطرد وهيمنة النظام النيوليبرالي الممركز، وتعميق الهوة بين الشمال والجنوب، واستيلاب واستغلال الأغلبية الساحقة لسكان العالم. أما

الديموقراطية فلا زالت مفقودة في معظم البلدان، وهي ليست في مأمن في البلدان الغربية حيث تتعرض قيمها وقيم المواطنة لهجومات مستمرة، في حين أن الديموقراطية في هذه البلدان تتطلب يقظة ونضالا مستمراً لتجاوز الجوانب الشكلية والرقي الى مضمون اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي كفيل بإقرار عدالة اجتماعية حقيقية.

وفي المغرب، لا زالت ذاكرة الشهيد المهدي حية وقادة. فبعد أربعين عاماً على استقلال نيل في إطار هيمنة الاستعمار الجديد، لا زال كفاحنا من أجل السيادة الاقتصادية والسياسية والثقافية مستمراً، ولا زال شعبنا يكافح من أجل وضع حد للتبعية والاستيلاب الاستعماري الجديد، واسترداد سيادته كشعب.

أربعين عاماً بعد هذا الاستقلال الشكلي، يغوص بلدنا في أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة تحكم على ملايين الشباب بالجهل والشقاء، ذلك أن السياسة اللاوطنية التى فرضتها الطبقة الحاكمة وحلفاءها الغربيين قد أقبرت بصفة نهائية أي مشروع للتنمية. أما المجتمع الجديد الذى دعى إلى بنائه الشهيد المهدي بن بركة على أساس التعليم والتنمية والديموقراطية والمواطنة وتبلور شخصية الإنسان.. هذا المجتمع لم ير النور في ظل السياسة الرسمية. على العكس من ذلك فإن النمط الشبه إقطاعي والأوتوقراطي المتأخر هو الذى ساد محله. وبديهي أن تعاني الديموقراطية في مثل هذه الظروف نقصاناً خطيراً سواء على مستوى الشكل أو المضمون.

صحيح أن بعض المكاسب قد تحققت في السنين الأخيرة بفضل الكفاح الشجاع لشعبنا وبحكم الضغط الخاريجي أيضاً. فأغلق وحطم رسمياً سجن (bagne) تزمامارت الرهيب وأطلق سراح العشرات من المعتقلين السياسيين، واسترجع المنفيون حقهم في حرية التنقل، وذلك في إطار العفو العام المعلن. لكن هذه المكاسب ظلت جزئية وهي بعيدة عن أن تكون نهائية أو غير قابلة للمراجعة. فمن جهة لم يصدر أي نص قانوني يضمن هذا العفو الانتقائي الذى ترك عشرات المعتقلين السياسيين قابعين في السجون الى يومنا هذا، ومن جهة أخرى ظل مشكل المختطفين قائماً : فأين هي جثة من تم الاعتراف رسمياً بوفاتهم رهن الاعتقال السري بعد اختطافهم؟ ومن هم جلاديهم؟ ومن هم المسؤولين الحقيقيين عن هذه الجرائم؟ ولماذا لم تمر العدالة؟ وكيف يعوض معنوياً الإبن الذى حرم من أبيه ما ينازه العشرين سنة، والمرأة التى حرمت من زوجها أو الأم من ابنها؟ كيف يمكن محو الألم والعذاب في حين أن الجلادين مستمرين في عملهم بلا محاسبة ولا رقيب؟

حقيقة ملف القمع التعسفي بالمغرب ملف ثقيل جداً، يتضمن اغتيالات الديموقراطيين في الشوارع، كما يتضمن اختطاف العشرات وفات العديد تحت التعذيب، نساء ورجالا، واعتقال الآلاف

ومحاكمتهم صورياً وسقوط الآلاف الأخرى تحت الرصاص خلال المظاهرات الشعبية. فكيف يمكن إغلاق هذا الملف الثقيل بدون الرجوع للعدالة؟ (sans que justice soit faite) كيف يمكن تمزيق صفحات التاريخ ومحو آثار الماضي في حين نفس المسؤولين عن القمع لا زالوا في مراكز السلطة معفيين من أي عقاب؟ كيف نمحي الذاكرة الحية لكافة شهدائنا ونمحي ذاكرة المعتقلين والمنفيين السياسيين وعائلاتهم؟

اليوم، لا زال بعض المواطنين يتعرضون للإختطاف، ويلقى البعض الآخر وهو رهن الاعتقال في مخافر الشرطة، ولا زالت المعتقلات السرية تؤدي وظيفتها، في حين أن المواطنين لا زالوا يتعرضون للتعذيب، كما لا زالت حريات الصحافة والتنظيم والتعبير تتعرض للعسف والهضم. وبشكل أساسي: لا زال شعبنا محروماً من سيادته دستورياً وعلى صعيد المؤسسات، ولم يتم بعد فصل السلطات ولا زال جهاز العدالة يخضع لأوامر الجهاز التنفيذي، ولا زالت الانتخابات تتعرض للتزوير في حين أن ما يسمي بالمؤسسات المنتخبة تفتقر لأية سلطة حقيقية.

فالأمر يتعلق إذن بواجهة ديموقراطية شكلية موجهة للخارج في شكل «يافطة معروضة للسياح» كما قال الشهيد المهدي، وذلك للتغطية على حقيقة الحكم الأوتوقراطي المغلف بلعبة التعددية الحزبية المراقبة.

إننا كديموقراطيين مغاربة نرفظ «النسبية» في ميدان الديموقراطية وحقوق الإنسان فإما أن تكون هذه الحقوق الكونية في كليتها أو أن لا تكون. فنحن لا نرضى بحقوق دونية مبتورة بدعوى أن بلدنا بلد متخلف أو أن شعبنا شعب غير ناضج أو أن الحالة أسوء في بلدان أخرى. إننا نرفض الأطروحة التى تجعل من دولة اللاحق حاجزاً مزعوماً ضد الأصولية. على العكس من ذلك فإن الأزمة الإقتصادية والاجتماعية التى تنتجها السياسة الرسمية، وكذلك التبعية والاستيلاب الثقافي، هي التى تكَون يومياً تربة الأصولية. هذه الأزمة هي التى تولد الأوصولية وتغذي أنفاقها (sous terrains) وتشد عضدها وتقويها الى أن تتفجر في واضحة النهار كما حدث في بلدان، ذلك أن نفس الأسباب تؤدي الى نفس النتائج.

إن إقرار دولة الحق والقانون، وإرساء أسس الديموقراطية في بلادنا، وحدهما يشكلان بديلا حقيقياً للأصولية والتخلف والفوضى الاجتماعية. وشروع سديد للتنمية داخل إطار ديموقراطي وحده يمكنه وضع حد للهجرة السرية، وبناء بلادنا وتمكين أبنائها من العيش فيها بكرامة، ثم بناء علاقات التبادل المتكافئ العادل مع أوربا وبقية شركائنا. وكما أوضحه لنا الشهيد المهدى بن بركة فإن الأمر يتعلق

بتحقيق التحرر والتنمية والديموقراطية لصالح شعبنا، كأهداف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً.

واليوم فإن جهود الحركة الديموقراطية المغربية تتجه (converger) نحن المطلب الديموقراطي الذى يشكل حجر الزاوة بالنسبة لمجموع هذه الأهداف، ذلك أن لا تحرر ولا تنمية ولا استقرار ولا أمن بدون ديموقراطية... لقد حان الوقت لكي يتمكن شعبنا من سيادته ولكي ترسى دولة الحق والقانون في بلادنا، ذلك أن مستقبلها ومستقبل المغرب العربي وأوربا وبلدان حوض المتوسط .. رهين بذلك.

إن الإجهار عالياً بهذه المطالب والأهداف هي طريقتنا في إحياء وتخليد ذاكرة الشهيد المهدي بن بركة الذى قال إن «السياسة الحقيقية الوحيدة هي سياسة الحقيقة».